

في الأيام الدراسية حول التنمية المحلية والتصرف المندمج

التنمية الجهوية: معوقاتها... رهاناتها... وشروط تحقيقها



وزير الفلاحة ووالي صفاقس ورم مع شركة تبرورة

أن تستبطن الحلول للعديد من مشاغل الجهة وبلورة القرارات المناسبة خصوصا في تركيزها على وجوب إزالة مصادر التلوث ولفت النظر إلى ضرورة إدماج الأحياء الشعبية مع محيطها قصد إحداث التوازن المحلي والجهوي والإقليمي.

ومن هذا أكد وزير الفلاحة السيد محمد بن سالم على أن مسؤولية التنمية الجهوية ليست مسؤولية الحكومة وحدها بل مسؤولية الجميع وصرح أن اضطلاع المجتمع المدني بتسيير هذه الأيام الدراسية أكبر دليل على وعي أهل المدينة بهذا البعد للتنمية المحلية وأشار بالاهتمام بمسألة البنية ضمن فقرات البرنامج لأن الحفاظ عليها هو حق الأجيال القادمة علينا.

الإيمان بضرورة تضافر الجهود لإنجاح مشروع تبرورة الذي هو بحاجة ماسة إلى نقل السباب وربط منطقة المشروع بالمدينة عبر منطقة السكك الحديدية وتهيئة شواطئ الساحل القديمة والأحياء المجاورة... وأكد على أهمية تحسين الميناء التجاري بالجهة وتزويدة بالتجهيزات والمعدات التي يفتقر إليها وكذلك الشان بالنسبة لمطار صفاقس - طينة خصوصا بعد أن حلّت به طائرتا "الكرامة" و"الحرية" لشركة سيفاكس آير لاينز

على نقاء بيتها والاستغلال الرشيد لفضاءاتها على المدى المتوسط والطويل. وقد كشف أن شركة الدراسات والتنمية المحلية وبالشراكة مع عدد من الجمعيات وذلك على مدى يومي 25 و26 ماي 2012 بحضور معاذرين من أصحاب الخبرة والكفاءة في المجال.

تبني من الجهة ذاتها لتعاضد سياسة الدولة في التهوض بواقع الجهات وفي هذا السياق يتبرز تنظيم اليومين الدراسيين حول "التنمية المحلية والتصرف المندمج" التينظمها كل من شركة الدراسات وتهيئة الساحل الشمالية لمدينة صفاقس على تشكيل المجتمع المدني من أجل صياغة برنامج عمل يعتمد مقاربة تشاركية مع الاستنارة بنتائج العديد الدراسات وتقديرات المدنية التي دأبت على تنظيمها شركة الدراسات وتهيئة الساحل الشمالية لمدينة صفاقس في المدة الأخيرة.

وصرح السيد محمد قويدر أن الهدف من هذه الأيام هو بلورة إستراتيجية جماعية وشاملة تحقق التنمية بالجهة وترتقي باقتصادها وتحسن من أوضاعها الاجتماعية مع الحفاظ بالضرورة تنمية محلية

المحلية الاجتماعية المتوزيع العادل للثروات الاقعية ... مطالب مشروعة قامت من أجلها الثورة حتى لا يبقى "الخل والربط" بيد المقرّر والجهات "أ" حول "أ" فـ"أ" لها "تأخر بأمر" "السلطة العليا" وتنفذ على "فات" ما يترك لها من خراج أرضها وثرواتها وهو ما يتطلب إعادة نظر وصياغة هذرية للعلاقة بين المركز والجهات والبلاد في حالة تأهب وانتظار لولادة دستور جديد... فما الذي يمكن أن يأتي به هذا الدستور فصدق تمكين الجهة من سلطة القرار المحلي وما هي متطلبات ذلك؟ أي دور للمجتمع المدني في أحد القرارات وما هي متطلبات التنمية المحلية وعلاقتها بالنسبة للبيئة العرائفي والمحيط الاجتماعي والبيئي؟

البعد الإنساني في مخططات التنمية العمرانية

إيلاء مصلحة المواطن وصحته الأولوية المطلقة عند اتخاذ أي خطوة لتنفيذ مشروع جديد حيث أفادت أن المركز قام بالتعاون مع الإدارة الجهوية للصحة أثناء الإعداد لمشروع التبرورة (2007/2008) بحملة شملت 50 منزلاً لقياس نسبة تركيز "غاز الرادون" فأثبتت النتائج أنه لا يوجد تأثير لأنشغال المشروع على منازل مدينة صفاقس. ولأن الثروات الطبيعية من المقومات الأساسية للتنمية المحلية فقد ثمن السيد مالك بن سليمي (صاحب مؤسسة لرسكلة ومعالجة المياه) في مداخلته السلوك الاقتصادي في استهلاك المياه وأيضاً إعادة استعمال المياه المستعملة في محالات أخرى كسكنى الخانق وري الأرض... وهو ما من شأنه أن يخفف عن كاهل المواطن عبء فاتورة المياه الصالحة المستعملة أيضاً.

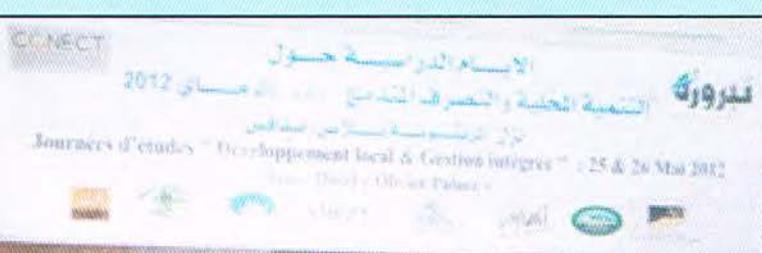
على الموارد الطبيعية واعتماد الطاقات المتعددة غير الملوثة وعلى أماله على مشروع تبرورة "سامار 3" لتخفيف الضغط على مركز المدينة المختنق والانبعاث الحراري وخلق فضاءات جديدة للتوفير والاقتصاد... ولم يذهب الخبرير العراني جلال عبد الكافي في مداخلته بعيداً عن هذا إذ ركز على وجوب مراعاة الجانب الإنساني وتحقيق رفاهية المواطن عند التصرف في الفضاءات والتركيز على المشاريع ذات الأولوية وإصلاح البنية التحتية للطرقات... دون إغفال تحقيق التوازن الإيكولوجي في تحقيق خطط التنمية العمرانية حتى يتم التكامل بين مختلف مكونات المدينة وأيضاً ضمان حق المواطن في السكن .

وكذلك لم تخرج مداخلة السيدة لطيفة بن عمران عن المركز الوطني للحماية من الأشعة عن هذا السياق لأنها

ما جعلها أقرب إلى قرية كبيرة منها إلى مدينة كري وأخرى جديدة مستحدثة تتلخص في تدهور الوضع البيئي... والانبعاث الحراري المميز للمدينة وظهور نماذج غريبة من البناء لا تراعي خصوصيات الجهة فنذتها شركة صفاقس الجديدة إلى جانب سوء إدارة المدينة من قبل قصور أداء البلدية وساحتها بتحويل مباني سكنية إلى محلات تجارية وأراض فلاحية إلى صناعية على حساب البنية والمساكين. وعن آفاق التنمية العرانية وخططها المستقبلية شدد المحاضر على الحاجة الملحّة لعمان جديد وأدوات ومعايير تخطيط تناسب مع حاجيات المدينة إلى جانب توفر البنية الحضرية في القضاء على مصادر التلوث ونقل السبات وتلقي النقض الفادح في التجهيزات الهامة والحفاظ

لها باتخاذ القرار. وفي مداخلة قيمة حول آفاق التنمية بصفاقس قدمها الخبرير العراني لدى الأمم المتحدة محمود قدورة تم التطرق إلى ضرورة أن تراعي التنمية العرانية البعد الإنساني حيث أبرز أن توسيع رقعة المدينة كان تتاج عنصرين وهما الوعاء المادي والمضمون الاجتماعي يجب أن يراعي فيها وجود الانسجام والتلاحم بينهما أي بين زيادة عدد الساكن والمرافق وتوظيفها لصالح الإنسان وجودة الحياة بكل أبعادها. وبشخص السيد قدورة مشاكل ولاية صفاقس وصنفها إلى مستعصية أو قديمة جديدة وتتمثل في تلوث الهواء جراء تفاصيل الانبعاثات الغازية وتختلف شبكة الطرقات وزامة السكن الاجتماعي وتزدي مستوى الخدمات الحضرية وتتأخر أدوات التخطيط العراني المعول بها وأحادية المركز في تقرير شؤون المدينة وهو لها باتخاذ القرارات في حصة أولى بعنوان "التنمية الحضرية المحلية المستدامة" اعتبر المقرر العام للأيام الدراسية السيد ناجي البكوش أن التصرّف المندمج هو الحل للخروج من أزمة انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم لأنّه يفتح الباب لتصور المشاريع والجاذبها في نطاق التنمية المحلية، ولكنه ربط ذلك بتتوفر جملة من الشروط تتلخص في تحلي المواطنين بالمسؤولية ومساهمتهم في تعبئة الموارد المالية المحلية وتتوفر الخبرة والاقتدار والقدرة على استنباط مقتضيات التنمية وتشريك جل الأطراف وخلق جوانب النجاعة والجاذبية لجلب الاستشار

... وأكد أن هذه المبادرات على المستوى المحلي لا بد أن يراكيها إصلاح جذري للعلاقة بين المركز والأطراف وهنا يأتي دور المجلس الوطني التأسيسي في تمكن الجهة من إطار تشريعي يسمح



الحياة الشعبية والنتائج العمرانية للمدينة



المدينة كانت شاهدة على الثورة ومساهمة في اندلاعها للتخلص من فقرها ونبت تدابيرها **العالية** وتنعم بها بالاستقلالية في تقرير شؤونها الداخلية لذلك فهي في حاجة إلى أن يدافع المجلس الوطني قدّم السيد حافظ زعفران عن منح الهيئات المحلية البنك الدولي الأوروبي للاستثمار مداخلة ربط فيها بين مسألة التنمية الحضارية والتفاوت الاجتماعي والحكومة المحلية حيث اعتبر أن

بين الطبقات الاجتماعية والاستفادة في تحقيق ذلك من الهياكل والمرافق الموجودة في المشروع والتي تستوعب كل الفئات كالمدارس والبلدية ومركز البريد... وتحت عنوان المدينة والتفاوت الاجتماعي أو التصرف الحضري قدّم السيد حافظ زعفران عن البنك الدولي الأوروبي للاستثمار مداخلة ربط فيها بين مسألة التنمية الحضارية والتفاوت الاجتماعي والحكومة المحلية حيث اعتبر أن

**هذا تصبح
اللامركزية مجرد
اعطاء المناطق
الافتقارية
مسؤولية إدارة
فقرهم.**

للتربية تنبثق وتعبر على تطلعات الجهة وذلك بتلازم سياسة والاقتصادي... وأضاف أنتا بحاجة إلى التنمية المحلية مع سياسة تنمية جهوية أكثر حسنية الضامن وفي غياب

عمل نفهم المواطن
بيئية؟ وهل نمتلك
خطة أو استراتيجية أو
رؤية للتنمية؟ أسئلة اطلقت
نها السيد طارق مرابط
عن الوكالة الوطنية
تصرّف في النفايات
صلبة في مداخلته حول
مواطنة البيئة التي أفاد

الحق في بيئة نظيفة والدستور الجديد

"المواطنة" أو الصديقة للبيئة وعلق السيد مرابط آمالا كبيرة على اقتراح إدراج الحق في بيئة نظيفة ضمن ديباجة الدستور القادم.

البيئية ومن أجل ذلك تتطلب رهانات المرحلة القادمة استحداث مؤسسات القطاع الخاص لتضطلع بدور أخلاقي في ترسیخ المواطنة البيئية وأيضاً إبرام ميثاق مدونة "المواطنة

واعتبر أن عدم تجريم الانتهاكات البيئية وتغييب مشاركة المجتمع المدني وعدم إرساء آليات التواصل المستدام مع المواطن والأجهزة وتقوية أدوات الإدارة المحلية معوقات تقدّم حجر عثرة أمام المواطن

بأنها تتطلب إطار تشريعياً وترتيبياً لتحقيق فعلاً على أرض الواقع إضافة إلى الوعي والالتزام والتخصّ والرقابة الذاتية إلى جانب إتاحة الفراغ إلى المعلومة البيئية والتقدّم بالاستشارات العمومية وترسيخ الثقافة البيئية...



الديمقراطية المحلية بين الموجود والمنشود

إزاحته عن رئاسة المجلس الجملي وتعيين رئيس له بالانتخاب كذلك سلط الضوء على خطاب أن يكون النائب في مجلس التواب عن الأمة بأكملها هو نفسه النائب عن الجهة لاتباع المهام في هذه الحالة وصعوبة التوفيق بينهما. ومن جهة أخرى أكد أن الديمقراطية المحلية تتوج ضرورة استقلالية القرار الإداري والمالي لكن رقابة الإشراف تبقى ضرورية للحفاظ على وحدة الدولة التي عادت مهددة بعد الثورة لكن مع التخفيف من صلاحياتها.

شكلة الدساتير الأوروبية للتصدي للمركزية التي قام عليها النظام التونسي منذ الاستقلال وتعليل بورقية ذلك بالحفاظ على الوحدة الوطنية والقضاء على ظاهرة العروشية والتي لم تعد مبررة اليوم. وشدد المحاضر على ضرورة أن يتضمن الدستور الجديد مصطلح الانتخاب كيبدأ أسي في تعين المجالس الجمبلية كاتعاظ من دستور 58.

وأشار السيد عصام إلى أن المدادة بأن يكون الوالي منتخبًا خاطئة لأن الوالي يجب أن يكون مثلاً للسلطة المركزية لكن يمكن

قدرته على استيعاب الفئات الواسعة وهو ما تعجز عنه السياسة. وأكد المحاضر على أن المجتمع المدني يمثل فقرة كاملة من شأنها أن "تفتك" الهياكل المحلية شرط توفر عنصرى النضال والحماس وأوصى في النهاية بالحافظ على المجتمع المدني حتى يحفظ مكاسب الثورة.

وحول "الديمقراطية المحلية" قدم الدكتور في الحقوق عصام بن حسن مداخلة شرح فيها أسس الديمقراطية المحلية والتي تتمثل في الامرية كخيار استراتيجي للتنظيم الإداري والقيام باستفتاء على عدد اتخاذ القرارات على

نحو مفاهيم جديدة تتماشى مع عصرها وهي الديمقراطية التي تتطلب التعددية والتي بدورها تتطلب الإختلاف والإختلاف يعني عدم احتكار الفكر في شئ محالاته... وعلى هذا الأساس شاء المجتمع المدني لاحتواء كل هذه الإختلافات... لكن نشاطه كان رهين الوضع السياسي لذلك فتحت الثورة الأبواب الموصدة لولادة جمعيات كبيرة كثيرة للتضاللات. وأفاد السيد محمد علي الحلواني أن ميزة المجتمع المدني هي هي أن الانتهاء إليه تكون حرة و اختيارية وايضاً مفهوم المجتمع المدني من يوم ملتبس نظراً لتغييره وتبدلاته من عصر إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر وقد بحث المجتمعات العربية في

سو، الحكومة لا يزال متواصلاً إلى اليوم

إطار تشريعي يفي الجهات حقها في تحقيق تنميتها وينجحها الاستقلالية عن المركز وضرورة أن يدعم وعي وثقافة مواطنية تساهم في تعينة الموارد المالية للجهة عبر التقيد بدفع الضرائب والحفاظ على ثرواتها والنضال في الدفاع عنها وبالتالي المساهمة في الرقى بالوطن الذي هو كل لا يتجزأ "و جسد واحد إذا اشتكت منه عضو تداعى له سانر الحسد بالهر والحمى":

الخطر محذرة من الانعراج بأهداف الثورة وشعارتها. وقد فتحت جل المحاضرات والمداخلات المؤشة لل يومين الدراسيين حول "التنمية المحلية والصرف المندمج" وشعبة النقاش للحاضرين نظراً لحيويتها ولصوقها بمتطلبات الساعة والراهن.

وأبدل السثار على هذه الأيام الدراسية بحضور مدير كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية طارق الشريف وعزل مدير معهد الإحصاء الوطني دون مبرر يذكر. وكلها مؤشرات تدق ناقوس ايجاد

إلى التقى مقابل منح رئيس الحكومة صلاحيات عديدة إلى جانب عدم اضطلاع المجلس الوطني التأسيسي بدوره في المراقبة والحكم الرشيد. إضافة إلى تعين وزير الإصلاح الإداري محمد عبو رئيساً لحزب المؤتمر وما يترتب عن هذا من خلط وعدم ضمان للحيادية. وأيضاً التسميات على أساس الولاء الحزبي وتضارب المعاشر الحوكمة الرشيدة.

وعدد المحاضر وجهاً سوء الحوكمة ومظاهرها وتمثل في التوزيع غير العادل للسلط وتجريد رئيس الجمهورية من صلاحياتها من التقى 7 و 8 بالمائة لكن سوء

الحكومة الرشيدة تعنى التصرف المثالى في موارد الدولة وتسير دولتها والرقابة الفعالة" هكذا عرف الخبرير الدولي في الحكومة ورئيس جمعية الحكومة معز الجودي مصطلح الحكومة الرشيدة التي تتحقق بالتوسيع العادل للسلط وبالعدالة الاجتماعية بين الجهات مع وجود منظومة قانونية تكون مفعلاً وسيهر على حسن تطبيقها للهيئات المنتخبة والممثلة للشعب والمجتمع المدني وصرح السيد معز الجودي أن تونس كان بإمكانها تحقيق نسبة غير تصل إلى 7 و 8 بالمائة لكن سوء